



القمع في سوريا

نظرة عامة حول عمليات الاختفاء القسري، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاحتجاز التعسفي، من خلال سبع حالات نموذجية

31 مارس 2014

تركز الكرامة في عملها على أربعة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان: الإعدام خارج نطاق القضاء، الاختفاء القسري وغير الطوعي، التعذيب والاعتقال التعسفي. يستند عمل المنظمة بالأساس على حالات فردية موثقة، يجري رفعها إلى الإجراءات الخاصة، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات بالأمم المتحدة، إضافة إلى الاتصال مع الفاعلين المحليين، بما في ذلك الضحايا وأسرتهم والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

انهارت خلال الحرب الأهلية في سوريا، الحصون القليلة المتبقية التي كانت لا تزال قائمة لحماية المواطنين السوريين من الممارسات التعسفية، وتورطت مختلف قوات الأمن الحكومية والميليشيات التابعة لها وجهات فاعلة غير الحكومية على حد سواء، في عمليات الخطف والإعدام والاعتقال التعسفي والتعذيب، في بيئة تضمن لهم الإفلات من أي متابعة أو مساءلة عن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأصبحت الحملات واسعة النطاق التي تشنها السلطات ضد المواطنين دون تمييز أمراً شائعاً، ويكاد القمع، الذي يستهدف الناشطين والصحفيين والمحامين أو العاملين في مجال المعونة الإنسانية، أن يعم جميع المساحات ولا يترك أي مجال يسمح للمجتمع المدني بالتعبير عن رفضه وعن تنديده بهذه الانتهاكات الواسعة والمنهجية.

منذ بداية الأزمة السورية في مارس 2011، توتلت الكرامة ملفات أكثر من 200 حالة تخص أشخاص تعرضوا، أو لا يزالون، لعمليات الاختفاء القسري، والإعدام خارج نطاق القضاء، والتعذيب أو الاعتقال التعسفي. وقامت المنظمة، نيابة عن أقارب الضحايا، بتبليغ المعلومات المتعلقة بأوضاع الأشخاص المعنيين إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي أو لجنة تقصي الحقائق الخاصة بسوريا، وطلبت تدخل هذه الهيئات حيثما كان ذلك مناسباً.

في هذا التقرير، نقدم موجز لـ 15 حالة¹، نسلط من خلالها الضوء على مختلف الآليات التي استخدمتها السلطات السورية الحالية لمواصلة سيطرتها على البلاد وكنم كافة الأصوات المنتقدة للوضع السائد، ومن الأهمية بمكان، الإشارة إلى أن القصص الواردة في هذا التقرير تنطبق على مئات الآلاف من الأشخاص - أمهات وآباء، وأشقاء، وأطفال، وأعمام وعمات وأبناء العمومة - الذين سيحملون لا محالة طيلة العقود القادمة من حياتهم، الآثار المفجعة الناجمة عن عمليات القمع الواسعة. وستجد سورية نفسها في مواجهة تحديات جسيمة من أجل إعادة بناء مجتمع قادر على العمل عند معالجتها هذه المعاناة الفردية.

1. الاختفاء القسري

انطلاقاً من سجل حافل بحالات إخفاء مصير ومكان وجود المعتقلين - التي استمرت عدة عقود بالنسبة للبعض منهم - أيقنت هيئات الأمم المتحدة المختصة، مثل اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في سوريا² وفريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري³، بعدما تزايدت حالات الاختفاء القسري في سوريا بشكل كبير خلال السنوات الثلاث الماضية، أن هذه الممارسة أصبحت الآن تتم على نطاق واسع وبجزم مذهل، لدرجة أنها ترقى إلى معايير الجريمة ضد الإنسانية. واستناداً إلى التقارير المسربة من داخل السجون ومراكز الاعتقال السورية، فتمت أسباب معقولة تعزز الاعتقاد بأن جميع الذين وقعوا ضحايا الاختفاء القسري قد تعرضوا للتعذيب، بشكل جعل حياتهم معرضة للخطر.

طبقاً لتعريف المنظومة القانونية للجنة حقوق الإنسان⁴، فإن الإلزام لا تقتصر على ضحية جريمة الاختفاء القسري لا تنحصر فقط، بل إن المعاناة تطال الأقارب والأصدقاء، وهو ما قد يرقى أيضاً إلى جريمة التعذيب. ومن هذا المنطلق، تشكل الحالات المبينة أدناه، مجرد عينة عن حالة الآلاف ممن تضرروا بفعل حالات الاختفاء القسري على نطاق واسع وعلى نحو منهجي.

في أواخر سبتمبر عام 2013، داهم عناصر من جهاز الاستخبارات الجوية السورية بملابس مدنية، منزل **ريم وممدوح البستاني**، وأتضح من خلال أسئلتهم أنهم يبحثون عن ممدوح، دون أن يقدموا سبباً يبرر مدهمتهم أو يستظهروا مذكرة تسمح لهم بتفتيش البيت. ونظراً لغياب ممدوح حينذاك، منع جميع الأقارب الذين كانوا متواجدين بالبيت لدى وصول ضباط الاستخبارات الجوية، من الاتصال بأي شخص، أو مغادرة البيت خلال الأيام التي تلت عملية المداخلة. ونظراً لعدم عودة ممدوح إلى البيت طيلة فترة أخذ أفراد الأسرة رهائن التي دامت أربعة أيام، قرر ضباط المخابرات في نهاية المطاف مغادرة المنزل واقتياد معهم شقيقته بدله، في تلميح منهم أنهم سيفرجون عنها في حالة تسليم نفسه.

بعد أسبوعين، اتصل ممدوح بأهله وطلب من أقاربه إحضار أوراقه إلى نقطة تفتيش قريبة. وعند حديثهم إلى أحد أفراد المخابرات الجوية عند نقطة التفتيش، أوضح لهم بأن ممدوحاً قد أُلقي عليه القبض، وتمكنوا من رؤيته، وتحققوا من هويته، لكنهم منعوا من التحدث إليه ومنذ ذلك اليوم لم يشاهد أي منهما أو يسمع عن أخبارهما.

في أبريل 2013، اعتقل **شادي الهاشمي** من قبل الاستخبارات العسكرية على إثر مدهمة منزله، وفي اليوم التالي، اصطحوه معهم إلى بيته وقاموا بتفتيش المنزل أمام زوجته وأطفاله الستة، وحجزوا الممتلكات الثمينة التي تعود للأسرة، بالإضافة إلى وثائق سفرهم، وأبلغوا زوجته بأنهم سيعودون في اليوم الموالي، لاقتيادها هي أيضاً مع أطفالها. وخوفاً من أن يتحمل زوجها عواقب تواربها عن الأنظار لتجنب اعتقالها، وقناعة منها بأنها لم تتعرف

¹ فضلنا في هذا التقرير الاقتصار على إدراج فقط الانتهاكات الجارية حالياً، من أجل تسليط الضوء على استمرار محنة الضحايا وأقاربهم. وحفاظاً على سلامتهم، أدخلت بعض التعديلات على جميع الأسماء وأحياناً على كل ما له صلة بأماكن وتاريخ الأحداث الواردة في التقرير.

² اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في سوريا. دون أن يترك أثراً: حالات الاختفاء القسري في سورية، 19 ديسمبر 2013 <http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/ThematicPaperEDInSyria.pdf>

³ فريق العمل المعني بحالات الاختفاء القسري، سوريا: مجموعة الخبراء تدعو إلى اتخاذ إجراءات تخص حالات الاختفاء القسري باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، 20 مارس 2014

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14410&LangID=E>

⁴ لجنة حقوق الإنسان، أبوسدرة، الجماهيرية العربية الليبية، الشكوى رقم 2008/1751، 2010، (CCPR/C/100/D/1751/2008)، الفقرة 7.5

أي مخالفة يعاقب عليها القانون، فضلت البقاء والانتظار بالبيت، وكما كان متوقعا، أُلقي عليها القبض في اليوم التالي، رفقة أطفالها الستة، الذين تتراوح أعمارهم بين 2 و 15 سنة.

وتفيد أخبار من بعض المعتقلين المفرج عنهم حديثا، أنهم شاهدوا أو سمعوا بوجود بعض أفراد العائلة في مراكز اعتقال مختلفة، خلال السنة التي تلت ذلك، ومن بين الأماكن المذكورة التي يحتمل أن يكون أفراد أسرة الهاشمي قد اعتقلوا بها، فرعي 291 و 215 التابعين للمخابرات العسكرية في دمشق، لكن دون تأكيد رسمي لهذه المعلومات. وبعد مرور ما يقارب السنة على عملية الاعتقال، لا يزال الزوجان وأطفالهما في عداد المفقودين.

اشتغلت **السيدة أميمة الأطلسي** بإحدى مستشفيات حمص، وبعد أن قررت أخذ إجازة طويلة في صيف 2013، طُلب منها في شهر تموز عام 2013، الحضور إلى المستشفى لاستكمال الإجراءات الاعتيادية الخاصة بالإجازة، وعند توجهها إلى المصلحة المعنية رفقة أحد أقاربها، تم اقتيادها خارج المستشفى من قبل عدد من ضباط المخابرات العامة، كانوا في انتظارها، وطمأنوا قريبا بأن استجواب السيدة الأطلسي لن يتجاوز ساعتين، لكن كانت تلك آخر مرة يراها فيها قريبا.

بعد بضعة أشهر، اتصل معتقل كان محتجزا مع السيدة الأطلسي، في فرع حمص للمخابرات العسكرية، بالاتصال بأسرتها ليخبرهم بأنها كانت لا تزال على قيد الحياة لدى مغادرته المعتقل، لكن ثمة مخاوف من احتمال تعرضها للتعذيب وسوء المعاملة من قبل ضباط المخابرات.

أنخرط السيد **هانّي المغربي** في النشاط السلمي مباشرة بعد المظاهرات الأولى التي جرت في مارس 2011، ومنذ ذلك الحين أصبحت شقيقته عرضة لعمليات مدمامة متكررة من قبل قوات الأمن والاستخبارات العسكرية والأمن السياسي، في الغالب دون أي قرار قانوني. وفي أبريل 2012، في أعقاب إحدى عمليات المدمامة، أخذه أفراد من المخابرات العامة خارج البيت واصطحبوه معهم حسب بعض الإفادات، إلى مركز الخطيب، أحد مراكز الاعتقال سيئة السمعة في دمشق.

وبعد بضعة أشهر، نُقل السيد المغربي إلى سجن دمشق المركزي في عدرا، وهناك تمكن أقاربه من زيارته عدة مرات، فلاحظوا عندئذ أنه يحمل ندوبا على قدميه ويديه وظهره، إلى جانب معاناته من مشاكل في الجهاز التنفسي، ظهرت خلال الأشهر التي قضاها رهن الاعتقال السري، والناجمة على ما يبدو عن أصناف التعذيب الذي تعرض له. وفي أواخر عام 2012، فجأة توقفت سلسلة الزيارات التي كان يتلقاها السيد المغربي، فقام أقاربه بمساعي حثيثة لمعرفة سبب ذلك، وفي تلك الأثناء بلغتهم أخبار تفيد بأنه شوهد في فرع مازا التابع للمخابرات العامة، ثم من جديد في فرع الخطيب. وكانت آخر معلومات وصلتهم عن طريق مسؤول حكومي سابق، أشار فيها أن السيد المغربي يوجد رهن الاعتقال في سجن صيدنايا، بالقرب من دمشق، لكنهم لم يتمكنوا من التحقق من الخبر من مصادر رسمية، وهم يجهلون الآن إن كان لا يزال على قيد الحياة.

2. المحاكمات غير العادلة والاحتجاز التعسفي

تمر أسابيع أو أشهر أو سنوات في بعض الحالات، قبل أن يظهر من جديد بعض المعتقلين أو من اعتبروا في عداد المفقودين، للمثول أمام المحاكم، مثل محكمة مكافحة الإرهاب في دمشق، في حين يتلقى أقارب معتقلين آخرين معلومات بواسطة بعض المفرج عنهم، تفيد بعضها على سبيل المثال، أن الشخص المختفي قد تم تقديمه أمام محكمة ميدانية عسكرية، وفي جميع هذه الحالات، لا تراعى عموما معايير المحاكمة العادلة، كما أن الأحكام التي تصدرها هذه المحاكم تكون في الغالب جد قاسية، تصل إلى حد عقوبة الإعدام بحق متهمين، لم يمنحوا حتى حق الاتصال بأسرهم أو حقهم في محام يتولى قضاياهم خلال محاكمتهم، كما لم تتح لهم الفرصة للطعن في الأحكام الصادرة ضدهم أمام محكمة الاستئناف.

2.1 محكمة مكافحة الإرهاب

حضر عناصر من جهاز المخابرات العامة إلى منزل السيدة **هانّية أحمد** في طرطوس في منتصف إحدى ليالي شهر يوليو عام 2012، وألقوا عليها القبض رفقة والدها وشقيقها. أفرجوا في وقت لاحق عن والدها وشقيقها، في حين تم اقتياد السيدة أحمد إلى الفرع الإقليمي لجهاز الأمن السياسي، وشوهدت لاحقا في الفرع 291 التابع للمخابرات العسكرية في دمشق، حيث تعرضت للتعذيب بشكل متكرر، أسفر عن تدهور سريع في حالتها الصحية لدرجة أن أفراد عائلتها عند بلوغهم خبر ذلك عن طريق معتقلين أفرج عنهم، أعربوا عن خشيتهم على حياتها، ورغم تلك الحالة المتردية التي كانت تعاني منها السيدة أحمد، لم يسمح لأقاربها بالاتصال بها، أو إمدادهم بمعلومات رسمية عن مصيرها ومكان وجودها.

كما لم يسمح للسيدة أحمد من الاتصال بالعالم الخارجي إلا بعد مضي عدة أشهر على اعتقالها، وقيل فترة وجيزة من السماح لها بالتحدث إلى أفراد أسرتها لأول مرة، تم تقديمها أمام قاضي التحقيق التابع لمحكمة مكافحة الإرهاب في دمشق، وهي محكمة خاصة أنشئت في منتصف عام 2012 لتحل محل محكمة أمن الدولة العليا التي ألغيت في إطار ما أسمته السلطات بالإصلاحات. وبدعوى مكافحة أعمال العنف الموجهة ضد الدولة، تعتمد هذه المحكمة على تعريف فضفاض ومبهم للإرهاب، يتيح لها ملاحقة نشطاء وعمال الإغاثة الإنسانية أو أشخاص يشتبه في أنهم معارضون للحكومة.

عُرِضت السيدة أحمد، على محكمة مكافحة الإرهاب، خلال جلسات استماع متعددة دامت أشهرها، ونظرا لتردي حالتها الصحية، تقدم محاميا بطلب استفادتها بعفو بمقتضى المرسوم التشريعي المؤرخ في أكتوبر 2012، إلا أن الطلب ووجه بالرفض عدة مرات، فزاد وضعها الصحي تفاقمًا، بسبب غياب الرعاية الطبية المناسبة.

وأخيرا، عندما أطلق سراحها بكفالة في نيسان عام 2013، قررت هي وعائلتها مغادرة البلاد لتلقي العلاج المناسب، وتجنب اعتقالها مجددا، ولا تزال حتى يومنا هذا، تتفادى العودة إلى بلدها خشية اعتقالها في حالة عبورها الحدود، مع الإشارة أن كل المساعي الرامية إلى غلق ملف القضية المرفوعة ضدها قد باءت بالفشل.

2.2 المحكمة الميدانية العسكرية

ذات يوم من شهر أكتوبر 2012، طال انتظار السيد فارس الحمداني الذي لم يعد إلى بيته، وبعد عملية تقصي الأمر لدى معارفه وأصدقائه، علم أقاربه أنه شوهد للمرة الأخيرة وهو يغادر المقهى متوجها إلى بيته، علما أن هذا الطريق يمر بنقطة تفتيش تشرف عليها المخبرات العامة، مما رجح افتراض اعتقاله من قبل هذا الجهاز، وخلال السنة لتي تلت ذلك، شوهد متنقلا بين عدة مراكز اعتقال تابعة للمخبرات العامة ومخبرات القوات الجوية، ورغم الطلبات المتكررة التي قدمها أقاربه، رفضت السلطات السورية رفضا قاطعا الاعتراف بأن تكون أجهزتها مسؤولة عن اعتقاله.

ورغم أن عائلة السيد الحمداني وأصدقاءه لا يملكون أي دليل على انه لا يزال على قيد الحياة، لم يوقفوا مساعيهم لمعرفة مصيره، ليتمكنوا أخيرا عن طريق الصدفة، من الحصول على معلومات مصدرها وزارة العدل، عبارة عن وثيقة تتضمن لائحة التهم الموجهة إليه، لكن دون تفاصيل إضافية حول حالته الصحية أو مكان وجوده. إلى جانب ذلك قال المحامي الذي وكلته الأسرة للبحث عنه، أنه من المرجح أن يقدم أمام المحكمة العسكرية، التي تعقد جلساتها في سرية. والمعروف عن المحاكم العسكرية السورية التي يشار إليها عادة باسم "المحاكم الميدانية"، أنها تفتقر قانونيا وممارسة، للضمانات الأساسية التي توفر محاكمة عادلة وفقا للمعايير الدولية. ومما يضاعف مشاعر القلق، أن هذه المحاكم الميدانية لا تكفي بتجاهل حقوق الأشخاص الذين يمثلون أمامها، بل غالبا ما تصدر على المتهمين - بينهم مدنيون - أحكاما قاسية تصل إلى حد الإعدام. ولم يتلق أفراد أسرة السيد الحمداني إلى يومنا هذا أي خبر عنه، مما يزيد من خشيتهم على حياته.

3. الإعدام والموت أثناء الاحتجاز

إن ما يزيد من مشاعر القلق على مصير المختفين قسريا، تلك الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية التي تظهر مقابر جماعية⁵، وصور 11 ألف جثة تحمل آثار تعذيب⁶، فضلا عن شهادات معتقلين أو أقارب السجناء، تتحدث عن عمليات الإعدام الجماعية أو الوفيات الناجمة عن التجويع المنهجي والمرض. يتضح في الحالة الميمنة أدناه مدى مسؤولية أجهزة الدولة، إلى جانب ما تعانيه أسر الضحايا في مثل هذه الحالات.

ألقي القبض على السيد **عادل اليرموكي** من قبل عناصر من الفرقة الثالثة للقوات المسلحة السورية، عند نقطة تفتيش على مشارف العاصمة دمشق في أوائل عام 2012. وشوهد لاحقا في الفرعين 227 و 291 التابعين للمخبرات العسكرية في دمشق، وأبلغ بعض السجناء الذين كانوا مع السيد اليرموكي بنفس المعتقل، أنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه، كما يحتمل، دائما وفقا لشهادة السجناء الذين اتصلوا بأقارب السيد اليرموكي بعد الإفراج عنهم، أنه نُقل إلى سجن صيدنايا قبل نهاية عام 2012، حيث مكث على الأقل إلى غاية فبراير 2013، وبعدها نُقل إلى فرع التحقيق الذي تشرف عليه المخبرات العسكرية، المعروف أيضا باسم فرع 248، ولم يتمكن السيد اليرموكي، طيلة فترة اعتقاله، من الاتصال المباشر مع العالم الخارجي، ناهيك تواصله مع محام.

في نهاية فبراير عام 2013، تلقت عائلة السيد اليرموكي رسالة من فرع التحقيقات التابع للمخبرات العسكرية، تتضمن ملحقا، عبارة عن وثيقة صادرة عن مستشفى تشرين، تدعي أن السيد اليرموكي قد توفي بعد إصابته بنوبة قلبية قبل أسبوع من ذلك. ورغم مساعيهم الحثيثة، لم يتمكن أفراد الأسرة من دفنه أو حتى رؤية جثمانه. واستنادا إلى معلومات وردت عبر قنوات أخرى غير رسمية، ثمة مؤشرات تعزز الاعتقاد بأن حكما بالإعدام يكون قد صدر ضد السيد اليرموكي خلال محاكمة سرية أمام محكمة عسكرية، قبل أن ينفذ هذا الحكم، ومع ذلك لم تجر حتى يومنا هذا، أي تحقيقات في ظروف وفاته، ولا يزال أفراد أسرته يعيشون حالة من الاضطراب.

خاتمة

إذا أمعنا النظر، وتجاوزنا قصص الأفراد المشار التي أوردناها، نجد أن عملية توثيق الحالات الفردية والاستناد إليها ومتابعتها، تكتسي أهمية مضاعفة، بحيث يمكن لمثل هذا العمل أن يساهم على الفور في وضع حد للانتهاكات، ومثال على ذلك، فقد حصلت الكرامة مؤخرا، على أدلة تثبت اعتراف السلطات السورية باحتجازها ثلاثة أشخاص كانوا قد اختفوا في عام 2012 وأوائل عام 2013، كما يتضح، استنادا إلى حالات سابقة، أن مثل هذا الاعتراف من شأنه أن يساهم في توفير قدر من الحماية للمعتقلين، بالإضافة إلى ذلك، فمن شأن هذا الدليل أن يخفف من معاناة أقارب المختفين قسريا، كونه يزرع فيهم بذور الأمل بأن أقاربهم لا زالوا على قيد الحياة، من جهة أخرى، حتى مع استمرار رفض السلطات السورية تقديم رد ملموس، يشكل اعتراف جهات فاعلة أخرى، مثل الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية، بهذه المعاناة، حافزا يمنح الضحايا وأسرتهم شعورا بالارتياح والأمل.

⁵ مركز توثيق الانتهاكات، دفن مئات المعتقلين في مقابر جماعية في ضواحي دمشق بعد تعذيبهم المفضي إلى الموت في فرع 215، لفرق المداهمات

<http://www.vdc-sy.info/index.php/en/reports/1380462949#.Uzmc-YXruwc>

⁶ صحيفة ذي جوارديان، ماكينة التعذيب في سورية، 21 يناير 2014
<http://www.theguardian.com/world/2014/jan/20/evidence-industrial-scale-killing-syria-war-crimes>

لا شك أن المعلومات التي تم جمعها اليوم سيكون لها في مرحلة لاحقة، دورا حاسما عند معالجة الأضرار الناجمة عن الحرب الأهلية في المجتمع السوري. من ناحية أخرى، يمكن لعملية التوثيق أن تسهم في متابعة الجناة قضائيا، ومن ثم المساعدة على محاربة الإفلات من العقاب السائد والمنتشر حاليا على نطاق واسع، كما يمكن لعملية الدراسة العميقة لإفادات الشهود، أن تدعم بالدرجة الأولى المساعي المبذولة لإرساء عدالة انتقالية، لا يمكن الاستغناء عنها إذا أريد حقا معالجة قضايا الضحايا، ومنع المزيد من العنف.

وختاما، يدل كل ما سلف ذكره على مسألة في غاية الأهمية، وهي أن الذين يعرضون أنفسهم للمخاطر عند قيامهم بتوثيق الانتهاكات الحالية، هم أنفسهم في أمس الحاجة إلى تلقي الدعم والحماية. وفي هذا السياق، تغتنم الكرامة الفرصة للتعبير عن تقديرها وشكرها لجميع شركائها على تعاونهم ومجهوداتهم، وتعرب لهم عن إعجابها بالجهود التي بذلوها ولا زالوا يقدمونها دون كلل.